مركز الحياة
لتنمية المجتمع المدني

مرصد العمل الحكومي
Observatoire du Travail Gouvernemental
OTRAGO

تقرير رصد حصيلة الحكومة

خلال نصف ولايتها

أبريل 2024

نبذة عن مرصد العمل الحكومي

تماشيا مع المسار الديمقراطي المتميز، والاصلاحات الجوهرية التي دشنها المغرب في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفعيلا للقيم والمبادئ الديمقراطية التي كرسها دستور 2011، وتوافقا مع التوجهات الرسمية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشعب المغربي بمختلف فئاته، والياته ومكوناته، وتنزيلا لمقومات المقاربة التشاركية التي يتبنها المغرب في تدبير الشأن العام، أطلق مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرصد العمل الحكومي.

مرصد، يهدف من خلاله المركز، تتبع السياسات العمومية الناتجة عن الفعل الحكومي، و تقييمها، وخلق النقاش الموضوعي حول فعاليتها و مدى قدرتها على الاستجابة لتطلعات و رهانات الشعب المغربي، في ظل مرحلة ذات بعد اجتماعي بامتياز، عنوانها العريض تنزيل ورش النموذج التنموي الجديد.

مرصد العمل الحكومي، هو الية مدنية وطنية، تهدف بالأساس الى تجميع الطاقات و الأطر المجتمعية، و جعلها قادرة على الانخراط الموضوعي و المسؤول، في تتبع الشأن الحكومي، من خلال النقاش الجاد، و الانتاج المعرفي و السياسي الواعي برهانات و تطلعات بلادنا خلال هذه المرحلة.

مرصد العمل الحكومي، هو تعبير واعي و مسؤول على انخراط المجتمع المدني، في مسلسل انجاح الاوراش الوطنية المختلفة، بعيدا عن اي انتماءات او إصطفافات سياسية، و انطلاقا من رغبة أكيدة في مواكبة النجاح الديمقراطي الذي راكمته بلادنا، في ظل عناصر اجماعها الوطنية.

مرصد العمل الحكومي، هو مبادرة مدنية جديدة، ستعمل من خلال تنظيم ورشات وجلسات تفكير معمقة تضم خبراء واطر وكفاءات وطنية مختلفة، على اصدار تقارير دورية وتوصيات مستمرة، ناتجة عن رصدها وتتبعها المتواصل والموضعي للإنتاج الحكومي، تهدف من خلالها إثارة الانتباه للاختلالات والنقائص التي قد تعتري بعض السياسيات العمومية المنتهجة من طرف الحكومة، وتقديم البدائل والحلول لتجاوزها، في إطار الموضوعية والمسؤولية.

الفهرس

تقديم 4

تذكير بالبرنامج الحكومي 5

سياقات عمل الحكومة 7

المحور الأول: رصد حصيلة الحكومة خلال نصف ولايتها 9

المحور الثاني: ملاحظات مرصد العمل الحكومي 19

المحور الثالث: توصيات مرصد العمل الحكومي 23

تقديم

في إطار عمليات الرصد التي دأب مرصد العمل الحكومي القيام بها طيلة عمل الحكومة الحالية، **يقدم المرصد هذا التقرير كمجهود رصدي عام لحصيلة حكومة السيد عزيز اخنوش بمناسبة نصف ولايتها،** من خلال المتابعة الموضوعية لمختلف انشطتها وأعمالها، ومجمل القرارات والبرامج والاجراءات الصادرة عنها.

يعتمد هذا التقرير، على المصادر والمعطيات الرسمية التي توفرها الحكومة والبرلمان المغربي بمجلسيه، وتقارير مؤسسات الحكامة، بالإضافة الى مختلف تصريحات وزراء الحكومة، ومكونات الاغلبية الحكومية.

ينهج هذا التقرير مقاربة مدنية بعيدة عن اي اصطفاف او تموقع سياسي، كما لا يشكل هذا التقرير اي توجه معارض للحكومة، بل يصنف في خانة المساهمة المدنية والموضوعية في إثراء النقاش العمومي والرفع من منسوب الوعي السياسي والديمقراطي لدى عموم الفئات المجتمعية، في إطار المتابعة والنقاش الجاد والمسؤول لمختلف القرارات والاجراءات الحكومية.

ينطلق هذا التقرير من منهجية رصدية متكاملة ومنسجمة، تنقسم الى ثلاثة محاور أساسية:

1. **رصد حصيلة الحكومة خلال نصف ولايتها**
2. **ملاحظات مرصد العمل الحكومي حول الإجراءات والتدابير الحكومية**
3. **توصيات مرصد العمل الحكومي في شان التدبير الحكومي**

تذكير بالبرنامج الحكومي

قدم السيد عزيز اخنوش، برنامج حكومته، على انظار البرلمان المغربي، في جلسة مشتركة لغرفتيه، يوم الاثنين 11 اكتوبر، حيث تضمن 10 التزامات اساسية، أبرزها احداث مليون منصب شغل على الاقل خلال خمس سنوات، ورفع نسبة نشاط النساء الى أكثر من 30 في المئة عوض 20 في المئة حاليا، وتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة، وحماية وتوسيع الطبقة المتوسطة، وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي.

بالإضافة الى تعبئة المنظومة التربوية بهدف تصنيفها ضمن أحسن 60 دولة عالميا، واحداث صندوق خاص بقيمة مليار درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والرفع من وتيرة النمو الى معدل 4 في المئة خلال الخمس سنوات المقبلة، واخراج مليون اسرة من الفقر والهشاشة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الى اقل من 39 في المئة عوض 46 في المئة حاليا حسب مؤشر جيني.

كما أكد البرنامج الحكومي على فلسفته المستمدة من التوجيهات الملكية، وتقاطعه التام مع مخرجات النموذج التنموي الجديد، الذي اكدت الاحزاب السياسية الالتزام بتنفيذ اجراءاته وبرامجه، مشددا على المقاربة التشاركية والتوافقية التي سادت عمل اللجنة المشكلة من ممثلي الاحزاب المشكلة للحكومة، خلال صياغته.

وارتكز التصريح الحكومي على 3 اهداف محاور تؤطر مختلف تدخلات الحكومة وإجراءاتها:

كما تضمن البرنامج 5 مبادئ موجهة لعمل الحكومة:

- تحسين الاختيار الديمقراطي
- مأسسة العدالة الاجتماعية
- وضع الراس المال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي الجديد

- جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية
- توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة وتعزيز قدراتها الشرائية

تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتيسيرا لتتبع وتقييم الحصيلة الحكومية، قدمت الحكومة من خلال برنامجها 10 التزامات بمعطيات واضحة ومرقمة:

1	الرفع من ثيرة النمو الى 4 في المئة خلال الخمس سنوات المقبلة
2	احداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة
3	الرفع من نسبة نشاط النساء الى اكثر من 30 في المئة بدل 20 في المئة حاليا
4	تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة
5	اخراج مليون اسرة من الفقر والهشاشة
6	حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي
7	تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الى اقل من 39 في المئة بدل 46،4 حسب مؤشر جيني
8	تعبئة المنظومة التربوية بكل مكوناتها بهدف تصنيف المغرب ضمن الدول الأعلى ب 60
9	تعميم التعليم الاولي لفائدة الأطفال ابتداء من سن الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة
10	فعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص، بميزانية تصل لمليار درهم ت بحلول سنة 2025 .

سياقات عمل الحكومة

اشتغلت حكومة السيد عزيز اخنوش في ظل 4 سياقات أساسية أطرت عملها ووجهت مختلف تدخلاتها وإجراءاتها:

1. **أزمات اقتصادية مركبة ومتداخلة الابعاد،** جائحة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية واستمرار موجة الجفاف التي ضربت المغرب، بإسقاطات سلبية على كافة الانساق الاقتصادية والاجتماعية ، فالحكومة كان مطلوب منها استعادة وثيرة النمو التي اوقفتها الجائحة حيث سجل المغرب ناقص 6.3 في المئة سنة 2020، و استعادة توازن سوق الشغل الذي فقد ازيد من 420 الف منصب شغل اثناء الجائحة، وحماية القطاعات الاقتصادية الكبرى المتضررة، وإيجاد الحلول المناسبة لضمان استعادة النشاط الاقتصادي بما يضمن تجاوز الازمة ، كما ان الحكومة كانت مطالبة كذلك بمواجهة ازمة التضخم الناتجة بالأساس على اختلال سلاسل التوريد و الإنتاج العالمية جراء الحرب الأوكرانية الروسية و اسقاطاتها الكبيرة على أسعار الطاقة و المواد الغذائية و المواد الأولية، حيث فاقت نسبة التضخم 6،6 في المئة سنة 2022 و 6،1 في المئة سنة 2023، هذا بالإضافة الى مواجهة تداعيات الجفاف على القطاع الفلاحي المغربي و على العالم القروي ، مع الحفاظ على مقومات الامن الغذائي للمغاربة.

2. **تداعيات زلزال الحوز** حيث فاقت الخسائر الاقتصادية الناتجة عنه ما يزيد عن 10 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وفاق عدد القتلى 3000 بالإضافة تكلفة اجتماعية باهظة الثمن تجلت بالأساس في انهيار ازيد من 59.674 منزل وتضرر أزيد من 2،8 مليون مواطن ومواطنة، فرضت تنزيل برنامج لتدبير هذه التداعيات، رصد له ما يزيد عن 120 مليار درهم خلال خمس سنوات.

3. **اغلبية ساحقة داخل البرلمان بغرفتيه،** تسهل عليها تمرير مختلف الإصلاحات والقوانين اللازمة لذلك، عبر التحكم المطلق في الاجندة التشريعية، هذا بالإضافة الى الهيمنة التامة على مختلف

مجالس الجهات والمدن الكبرى، مما يسهل تنسيق الإجراءات الحكومية وضمان حسن سير عمليات التنمية المحلية وتقاطعها مع البرامج الإصلاحية الكبرى التي أعلنت عنها الحكومة في برنامجها.

4. **خطة تنموية (النموذج التنموي الجديد) شاملة**، واضحة المعالم والأهداف، بأوراش إصلاحية وتنموية تحوز اجماع مختلف المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، ما يشكل اجماع غير مسبوق في تاريخ المغرب حول التوجهات التنموية والاختيارات الإصلاحية، لم يتوفر لأي حكومة من قبل.

*

المحور الأول:

رصد حصيلة الحكومة خلال نصف ولايتها

ارتكز رصد منجزات الحكومة خلال نصف ولايتها من طرف مرصد العمل الحكومي، على 3 مستويات أساسية ومتكاملة تبرز بشكل واضح العمل الحكومي خلال هذه الفترة وتعطي نظرة شاملة على مختلف الاوراش والإجراءات والتدابير التي قامت بها في سبيل انجاز وتنزيل الإصلاحات والاوراش الكبرى والوفاء بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي.

1. المستوى الأول: المجال الاقتصادي

في ظل وضعية اقتصادية بأبعاد داخلية وخارجية صعبة عملت الحكومة على تدبير تداعياتها المؤثرة على الاقتصاد الوطني من خلال:

- **الرفع من ميزانية الاستثمار الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ المغرب**، حيث بلغت ميزانية الاستثمار في ثلاث سنوات ما يزيد عن 880 مليار درهم، ساهمت بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني وفي بلورة وترجمة الاوراش الإصلاحية الكبرى التي تتقاطع مع الأهداف الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد.
- **تمكنت الحكومة من تقليص عجز الميزانية** من 5،5 في المئة سنة 2021 الى اقل من 4 في المئة سنة 2022، وكذلك من تقليص عجز الميزان التجاري بما يفوق 5 في المئة، وان تستعيد وثيرة النمو الإيجابي بأزيد من2،8 في المئة في ظل ازمة اقتصادية عالمية مستمرة مست مختلف الفضاءات الشريكة للمغرب وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول للمغرب اقتصاديا وتجاريا، الذي عاش على إيقاع ركود اقتصادي حاد حيث لم تتجاوز نسبة النمو داخله 1 في المئة طيلة 4 سنوات.
- **عملت الحكومة على تنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى المتعلقة بالمجال الاستثماري** باعتباره أبرز الاليات للارتقاء بالاقتصاد المغربي، حيث أخرجت الميثاق الجديد للاستثمار بتوجهات وتحفيزات استثمارية جديدة استحضرت الاختلالات السابقة التي عانى منها النموذج الاستثماري السابق وخاصة ما يتعلق بالتفاوتات المجالية وعدم توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة التي يسعى المغرب الى ضمان التفوق القاري و الدولي من خلالها و تحقيق الإقلاع الاقتصادي في توافق تام مع مرتكزات النموذج التنموي الجديد ، كما قامت الحكومة بتفعيل صندوق محمد السادس

للاستثمار ، و اخراج نصوصه التطبيقية وضخ الموارد اللازمة التي تمكنه من لعب ادواره الرئيسية باعتباره الية جديدة و مبتكرة لخلق و انجاز المشاريع و المقاولات، هذا بالإضافة الى اصلاح منظومة الحكامة الخاصة بالاستثمار من خلال إعادة هيكلة المجالس الجهوية للاستثمار و ربطها بالوزارة المكلفة بالاستثمار

- **عملت الحكومة على تنزيل الإصلاح الضريبي** كما أكد على ذلك القانون الإطار للإصلاح الضريبي، من خلال ورشي الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة مع برمجة اصلاح الضريبة على الدخل في نهاية السنة الجارية مع تقديم مشروع قانون المالية 2025.
- **عملت الحكومة على تدبير موجة التضخم غير المسبوقة** التي طالت المغرب وفاقت 6 في المئة خلال سنتي 2022 و2023، والتي مست بشكل أساسي أسعار المحروقات والمواد الغذائية، من خلال مجموعة من الإجراءات، التي هدفت التقليل من انعكاساتها على القدرة الشرائية للمواطنين ومن الحفاظ على الدينامية الاقتصادية لعدد من القطاعات المتضررة:

1. دعم مهني النقل بميزانية فاقت 7 ملايير درهم للحفاظ على أسعار النقل في المغرب وتفادي انعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى تكلفة الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية، في ظل ارتفاع الفاتورة الطاقية الى مستويات قياسية فاقت 154 مليار درهم سنة 2022.
2. وقف رسوم استيراد القمح والقطاني
3. وقف استيفاء الرسوم على استيراد الابقار المعدة للذبح
4. وقف استيفاء الرسوم على استيراد الابقار الاليفة
5. وقف استيفاء الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمدخلات الفلاحية
6. دعم استيراد الأغنام المعدة لعيد الأضحى ب 500 درهم للراس
7. مضاعفة الغلاف المالي المخصص لصندوق المقاصة ليصل ازيد من 74 مليار درهم خلال ثلاثة سنوات.

- **واجهت الحكومة ارتفاع غير مسبوق في نسبة البطالة** راجع بالأساس الى التداعيات القوية للازمات الاقتصادية التي واجهتها الحكومة (فقدان ازيد من 420 ألف منصب شغل خلال جائحة كورونا)

حيث وصلت نسبة البطالة الى 13 في المئة سنة 2023، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير المهمة:

1. **برنامج اوراش:** برنامج ارادي للتشغيل هدفت الحكومة من خلاله خلق 250 ألف منصب شغل ما بين سنتي 2022 و2023، عبر عقود مؤقتة ودائمة، يستفيد منها الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كورونا بالإضافة الى الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لسوق الشغل، رصدت له ميزانية سنوية ب 2،25 مليار درهم، حيث تمكنت الحكومة من خلاله من خلق ازيد من 200 ألف منصب شغل.
2. **برنامج فرصة:** برنامج حكومي استهدف دعم وتشجيع خلق المشاريع ومواكبة حاملي المشاريع عبر قروض ميسرة تصل قيمتها الى 100 ألف درهم مع فترة سداد تصل الى 10 سنوات، بميزانية تصل الى 1،25 مليار درهم سنويا، حيث تمكنت الحكومة من تمويل ازي من 20 ألف حامل مشروع.
3. **برنامج انا مقاول:** برنامج حكومي اطلقته وزارة الادماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و الشغل و الكفاءات، يهدف الى مواكبة 100 الف من رواد الاعمال و حاملي المشاريع و المقاولين الذاتيين و الوحدات الاقتصادية غير المهيكلة و المقاولات الصغرى و تمكينها من الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل في افق سنة 2026، من خلال مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي تروم دعم الولوج الى الخدمات الاستشارية، وتسهيل الولوج الى التمويل عبر منصة مرتبطة بأكثر 10 ابناك، و بناء قدرات المقاولين و الخدمات المحاسباتية و الضريبية و الإدارية، بميزانية إجمالية مقدرة ب 600 مليون درهم .
4. **الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة:** عملت الحكومة على دعم الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة عبر مجموعة من الإجراءات الضريبية التي استهدفت مقاولات القطاع الخاص بالإضافة الى تخصيص دعم مباشر لعدد من القطاعات الاستراتيجية في مقدمتها القطاع السياحي الذي خصصت له ميزانية تفوق 2 مليار درهم همت بالأساس الحفاظ على ازيد من 500 ألف منصب شغل يوفرها هذا القطاع.

5. **الرفع من وثيرة التشغيل العمومي:** عملت الحكومة على الرفع من وثيرة التشغيل بالقطاعات العمومية المختلفة، حيث تمكنت من خلق ما يزيد عن 85 ألف منصب شغل ما بين 2022 و2024.

- **استطاعت الحكومة النجاح في تدبير القطاع السياحي** وتمكينه من الخروج من الازمة الخانقة التي عانى منها عقب جائحة كورونا والتي كادت تعصف به، من خلال:

1. الدعم المالي المهم الذي وفرته لفائدة مهنيي السياحة والذي فاق ازيد من 2 مليار درهم خصص للحفاظ على مناصب الشغل داخل القطاع ولدعم الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية والإصلاحات للوحدات الفندقية
2. تنزيل خارطة الطريق السياحية 2023_ 2026، التي رصد لها غلاف مالي يصل الى 6،1 مليار درهم، بهدف رفع الاستقطاب السياحي لما يزيد عن 17،5 مليون سائح في افق سنة 2026 وعائدات سياحية تفوق 120 مليار درهم.

ومكنت التدابير الحكومية الاستعجالية في المجال السياحي من اخراج هذا القطاع من أزمته ومن استعادة النشاط السياحي لوثيرته المتصاعدة ما قبل جائحة كورونا وتحقيق نمو كبير ظهر بشكل جلي في الأرقام التي حققها المجال السياحي سنة 2023، حيث تمكن المغرب من استقطاب ازيد من 14،5 مليون سائح وبعائدات قياسية بلغت 105 مليار درهم بنسبة نمو تفوق 12 في المئة بالمقارنة مع سنة 2022

2. المستوى الثاني: المجال الاجتماعي

تميزت حصيلة الحكومة على المستوى الاجتماعي بدينامية مكثفة تجلت بالأساس في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، واصلاح منظومة الاستهداف الموجهة للدعم الاجتماعي، واصلاح منظومة التعليم والصحة، وتغير فلسفة دعم السكن، وإعادة عجلة الحوار الاجتماعي للدوران، بالإضافة الى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، ومواجهة تداعيات زلزال الحوز ودعم العالم القروي لمواجهة تداعيات الجفاف:

ورش الحماية الاجتماعية: نجاح الحكومة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وفقا للمواعيد والآجال الملكية المنصوص عليها في هذا الصدد، من خلال مجهود تشريعي قوي فاق 6 قوانين وأكثر من 40 مرسوما، وتعبئة ازيد من 40 مليار درهم، بالإضافة الى اصلاح منظومة الحكامة والتدبير الإداري للورش، توج بتنزيل وتعميم التغطية الاجبارية عن المرض لتشمل 22 مليون مغربي إضافي، وتوسيع الاستفادة من التعويضات العائلية (الدعم الاجتماعي المباشر) لتشمل ازيد من 5 ملاين طفل مغربي في سن التمدرس.

اصلاح منظومة الاستهداف: تمكنت الحكومة من اصلاح منظومة الاستهداف التي كانت تؤطر مختلف برامج الدعم الاجتماعي السابقة، والتي لم تكن قادرة على التحديد الدقيق للفئات المستحقة للدعم الاجتماعي، من خلال تنزيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد كأليتين جديدتين بمنطق تكنولوجي حديث قادرة على تحديد الفئات الفعلية المستحقة للدعم الاجتماعي عبر فرض نظام عتبة يتم احتسابها عبر خوارزميات ذات ابعاد اقتصادية ، تستند على مجموعة من قواعد البيانات القادرة على تحديد الوضعية الاجتماعية لطالبي الدعم ، و تحديد أهلية استحقاقه من عدمها.

إعادة عجلة الحوار الاجتماعي للدوران: تمكنت الحكومة من إعادة عجلة الحوار الاجتماعي للدوران بعد سنوات طويلة من التوقف، حيث استطاعت ان تعيد كافة الفرقاء سواء الاقتصاديين او الاجتماعيين (النقابات الأكثر تمثيلية) الى طاولة الحوار الاجتماعي خلال السنة الاولى من عملها وتوقيع اتفاق اجتماعي بمخرجات متعددة باثر م الي يفوق 20 مليار درهم ،ومجموعة من المكتسبات الحقوقية الجديدة لعموم الشغيلة المغربية ، بالإضافة الى التنصيص على مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال هيكلة واضحة ومواعيد مضبوطة لانعقاد جولاته، كما عملت الحكومة على تنزيل بعض الالتزامات المتضمنة في هذا الاتفاق :

1. رفع حصيص الترقي لدى الموظفين من 33 في المئة الى 36 في المئة وحذف السلم السابع والرفع من الحد الأدنى للأجر في الوظيفة العمومية ليصل 3500 درهم.
2. الزيادة في الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة الى 10 في المئة على دفعتين.
3. تطبيق رخصة الابوة المدفوعة الاجر والمحدد مدتها في 15 يوم والرفع من قيمة التعويضات العالية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس الى 100 درهم.
4. خفض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة لدى صندوق الضمان الاجتماعي من 3240 يوم اشتراك الى 1320 يوم اشتراك.
5. مباشرة مجموعة من الحوارات القطاعية توجت بتوقيع اتفاقات تضمنت الزيادة في الاجر (التعليم، الأطباء والممرضين، التعليم العالي).

فيما لم تتمكن الحكومة من تفعيل باقي الالتزامات الاستراتيجية التي تضمنها اتفاق 30 ابريل وخاصة ما يتعلق بإصلاح ملف صناديق التقاعد وتنزيل قانون الاضراب والنقابات بالإضافة الى اصلاح مدونة الشغل، وإقرار الزيادة العامة في الأجور وتخفيف العبء الضريبي على الأجور.

اصلاح منظومة التعليم: عملت الحكومة على اخراج خارطة الطريق لإصلاح التعليم 2022-2026 كإطار مرجعي للإصلاح ترتكز على 12 التزام، خمس منها تتعلق بالتلميذ، تهم التعليم الاولي، والكتب والمقررات الدراسية، والتتبع والمواكبة والتوجيه، و ثلاثة التزامات تتعلق بالأستاذ وتهم تطوير التكوين المستمر وتحسين ظروف مزاولة المهنة، واعتماد نظام اساسي جديد للموظفين، بالإضافة الى اربع التزامات تتعلق ب المؤسسة التعليمية وتهم تحسين استقبال التلاميذ وقيادة المؤسسة، وتوفير بيئة مدرسية محفزة على التعلم والتفتح ، وتعزيز الأنشطة الموازية والرياضية.

وعملت الحكومة على تنفيذ هذه الإصلاحات المتضمنة في خارطة الطريق من خلال الزيادة في المخصصات المالية لميزانية التعليم، حيث وصلت التعبئة المالية في هذا القطاع الى 74 مليار درهم سنة 2024 لوحدها، مكنت من افتتاح 237 مؤسسة تعليمية جديدة، وإعادة تأهيل ازيد من 2500 مؤسسة تعليمية، وإطلاق نموذج مؤسسات الريادة على مستوى 628 مؤسسة في الوسطين الحضري

والقروي، بالإضافة الى تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الاولي الذي يهدف الى بناء 2338 حجرة مدرسية جديدة وتأهيل 2751 حجرة.

كما استطاعت الحكومة اخراج النظام الأساسي لموظفي التعليم بعد توتر اجتماعي قوي كاد يعصف بكل المجهودات الإصلاحية التي باشرتها في هذا الصدد، وهدد بتوقف الدراسة لسنة كاملة، ما جعل الكلفة المالية لهذا الاتفاق تفوق 15 مليار درهم بالإضافة الى مجموعة من الانعكاسات القوية على الشق السياسي، تعلقت بالأساس بإضعاف التمثيلية المؤسساتية للموظفين وظهور اشكال تمثيلية جديدة بدون أي شرعية قانونية.

اصلاح المنظومة الصحية: تماشيا مع التوجهات الملكية لتجويد وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية جعلها قادرة على مواكبة ورش الحماية الاجتماعية ، عملت الحكومة على وضع تصور شامل لإصلاح هذه المنظومة ، من خلال اعتماد القانون الاطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية ، و الذي يرتكز على 4 دعامات أساسية ، إرساء حكامة جيدة للمنظومة الصحية ، تثمين الموارد البشرية وتأهيل العرض الصحي بالإضافة الى احداث نظام معلوماتي مندمج ، بالإضافة الى 5 قوانين أخرى متعلقة بإحداث المجموعات الترابية الصحية ، و الهيئة العليا للصحة و احداث الوكالة المغربية للأدوية و المنتجات الصحية ، و احدث الوكالة المغربية للدم ،والقانون المتعلق بالوظيفة الصحية، هذا بالإضافة الى 11 مرسوم تطبيقي .

كما عملت الحكومة على الرفع المستمر لميزانية قطاع الصحة بشكل سنوي بما يتوافق والمشاريع الكبرى التي يعرفها هذا القطاع، حيث وصلت سنة 2024 الى ما يقارب 31 مليار درهم بزيادة اجمالية 55 في المئة بالمقارنة مع سنة 2021، خصصت لاستكمال تأهيل وتعزيز البنية التحتية الصحية ببلادنا، من خلال استكمال بناء المستشفيات الجامعية بمختلف جهات المملكة وكليات الطب والصيدلة الملحقة بها، بالإضافة الى تأهيل وبناء ازيد من 1400 مركز صحي على امتداد التراب الوطني.

السكن: وكذلك هو ما قامت به الحكومة فيما يتعلق بدعم السكن، حيث حرصت الحكومة على اصلاح صيغة الدعم وجعلها أكثر قدر على تقديم الفعالية وعلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي لقطاع جد استراتيجي في المغرب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبني مقاربة جديدة تعتمد على دعم الطلب

بدل دعم العرض بميزانية بلغت 9،5 مليار درهم سنويا، استطاعت من خلاله ان توسع دائرة الاستفادة لتطال الطبقة المتوسطة بالإضافة الى الطبقات الهشة، وان تساهم في خلق دينامية إيجابية في هذا القطاع.

تدبير تداعيات زلزال الحوز: تمكنت الحكومة خلال فاجعة زلزال الحوز من التنزيل السريع للخطة الملكية لإعادة تأهيل المناطق المتضررة بتخصيص ميزانية بقيمة 120 مليار درهم على 5 سنوات مخصصة لتأهيل وتنمية المناطق المتضررة من الزلزال واحداث وكالة تنمية الاطلس الكبير الاطلس الكبير، وصرف الدعم المالي المباشر المخصص للفئات المتضررة والدعم المخصص لإعادة بناء المساكن المنهارة بشكل كلي او جزئي جراء الزلزال الذي استفاد منه ازيد من 51300 اسرة.

دعم العالم القروي لمواجهة الجفاف: عملت الحكومة على إطلاق خطة وطنية للتخفيف من اثار الجفاف والحد من تأثيراته على النشاط الفلاحي وتقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية، من خلال تخصيص ميزانية فاقت 20 مليار درهم في سنتين خصصت لحماية راس المال الحيواني والنباتي وإدارة نقص المياه، وتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمزارعين وضمان التامين الزراعي.

3. المستوى الثالث: الطاقة والماء

يشكل ملف الطاقة والماء أحد أبرز التحديات التي تواجه المسار التنموي بالمغرب، في السنوات المقبلة لما لهما من انعكاسات كبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث عملت الحكومة على اتخاد مجموعة من الإجراءات والتدابير في هذا الصدد:

الطاقة: عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات قصد تسريع تنفيذ مقتضيات الاستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تهدف الوصول الى نسبة 52 في المئة من الطاقة الخضراء من مجموع الطاقة الكهربائية المنشاة، وتحقيق النجاعة الطاقية من خلال اقتصاد استهلاك 20 في المئة من الطاقة ، عبر مجموعة من الإصلاحات الهامة المتجلية أساس في اصلاح الاطار التشريعي وجعله قادرا على مواكبة هذه التطورات و الدينامية الطاقية الجديدة ببلادنا، حيث تم نشر القانون المتعلق بالطاقات المتجددة الهادف الى تحسين مناخ الاعمال في هذا المجال و تسهيل الولوج للمعلومات و تبسيط مساطر منح

الرخص و الرفع من جاذبية هذا القطاع بالنسبة للاستثمار الوطني و الدولي ، كما عملت الحكومة على اخراج القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية و مراسيمه التطبيقية ، هذا بالإضافة الى توسيع صلاحيات و مهام الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، كألية حكامة أساسية في مجال الكهرباء ببلادنا و تأهيلها للعب أدوارها فيما يتعلق بضبط القطاع .

كما عملت الحكومة على تسريع انجاز مجموعة من المشاريع فيما يتعلق بالطاقة الشمسية و الريحية ،كمشروع نور ميدلت 1 للطاقة الشمسية و مشاريع بوجميل و اخفنير و افتيسات2 للطاقة الريحية ، ما سيساهم في الرفع من قدرة انتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة ببلادنا ، هذا بالإضافة الى تمكن الحكومة من تفعيل التوجيهات الملكية فيما يتعلق بعرض المغرب للهيدروجين الأخضر ، و إخراجه للوجود باعتباره احد اللبنات الرئيسية فيما يتعلق بضمان السيادة الطاقية للمغرب ، نظرا للإمكانيات الواعدة التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال .

كما تمكنت الحكومة من تطوير البنية التحتية للتخزين والإنتاج للمواد البترولية والغازية، والتوجهات الجديدة فيما يتعلق بتطوير بنية الغاز المسال وتكثيف جهود الاستكشاف والتنقيب ووضع الاليات التشريعية لذلك، في افق تمكين المغرب من كل شروط إنجاح رهان الطاقة.

الماء: في توافق تام مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فيما يتعلق بملف الماء عملت الحكومة على تسريع الإجراءات المتضمنة في المخطط الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020. 2027 والذي خصصت له ميزانية تفوق 143 مليار درهم، حيث استطاعت الحكومة مواصلة سياسة بناء السدود حيث ارتفعت هذه الاخيرة الى 153 سدا كبيرا بطاقة تخزينية تصل الى ما يقارب 20 مليار متر مكعب و 141 سدا صغيرا مع الانتهاء من اشغال 18 سدا كبيرا في سنة 2023، كما استطاعت الحكومة الانتهاء من بناء الطريق السيار المائي الرابط بين حوض سبو و ابي رقراق بكلفة مالية فاقت 6 ملايير درهم ، واوصلت الحكومة منجزاتها فيما يتعلق ببناء محطات تحلية مياه البحر ، حيث انه بعد تشغيل محطات الحسيمة واشتوكة ايت باها و العيون ، تم اطلاق مشروع محطة تحلية مياه البحر للدار البيضاء الكبرى بقدرة إنتاجية تفوق 300 مليون متر معب سنويا ، ما تم اطلاق طلب العروض الخاص بمشروع تحلية مياه البحر بالجهة الشرقية ، مع العلم ان الاشغال جارية فيما يتعلق

بمشروع تحلية مياه البحر الجديدة اسفي من المرتقب ان تصل قدرته الإنتاجية سنة 2026 الى 110 مليون متر مكعب سنويا .

كما تمكنت الحكومة من تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق التحول الى السقي الموضعي باعتباره أحد المحاور الأساسية للمخطط الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي حيث استطاعت الرفع من المساحة المجهزة للسقي الموضعي الى ازيد من 208 ألف هكتار، هذا بالإضافة الى برمجة ازيد من 33 مشروع لإعادة استعمال المياه العادمة، بلغ استغلالها سنة 2022 فقط ما يزيد عن 32 مليون متر مكعب.

المحور الثاني:

ملاحظات مرصد العمل الحكومي

سجل مرصد العمل الحكومي من خلال رصده لمختلف التدابير والإجراءات الحكومية خلال نصف الولاية الحالية، مجموعة من الملاحظات على عمل وأداء الحكومة:

1. **تثمين التزام الحكومة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية** في شقيه المتعلقين بتعميم التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية، في احترام للآجال الملكية الموضوعة لذلك.
2. **تثمين عمل الحكومة على إعادة تفعيل الحوار الاجتماعي** بعد سنوات من التوقف ومأسسة ألياته وضبط مواقيت انعقاد دوراته ولجانه، وتوقيع اتفاق اجتماعي جديد في 30 ابريل 2022.
3. **تثمين سعي الحكومة لتحسين العرض الصحي** والالتزام بتعميم بناء المستشفيات الجامعية في مختلف جهات المملكة والزيادة في عدد المعاهد وكليات الطب والصيدلة قصد الرفع من الموارد البشرية في القطاع.
4. **تثمين الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة اثار التضخم**، عبر إيقاف استيفاء الضرائب على عدد من المواد الاستهلاكية والفلاحية التي لها علاقة مباشرة بالاستهلاك اليومي للمغاربة.
5. **تثمين الإجراءات الحكومية لدعم مجموعة من القطاعات المتضررة من الازمة الاقتصادية خاصة القطاع السياحي**، ومساهمته الواضحة في استقرار القطاع والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة وتجاوز الأزمة، ما مكن من تجاوز الازمة وتحقيق نمو قوي بلغ ازيد من 14،5 مليون سائح سنة 2023 ومداخيل قياسية بلغت 104 مليار درهم.
6. **إيجابية المقاربة الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة في دعم السكن**، من خلال التوجه نحو دعم الطلب بدل العرض، ما يضمن نجاعته ووصوله للفئات المستحقة، مع الإشادة بتوسيعه ليشمل الطبقة المتوسطة، مع تسجيل ضعف الغلاف المالي المخصص لذلك والمقدر بقيمة اجمالية تصل الى 9،5 مليار درهم وهو ما لا يتماشى ومستوى العجز المسجل في السكن بالمغرب والذي يفوق مليون شقة.
7. **تثمين التفاعل السريع للحكومة مع تنفيذ التوجيهات الملكية بخصوص التسريع بإنجاز المشاريع الاستراتيجية المتضمنة في المخطط الوطني للتزود بالماء** 2020 –2027 والرفع من الغلاف المالي المخصص لها من 115 مليار درهم الى 143 مليار درهم، وهو ما سيساهم بقوة في التخفيف من حالة الاجهاد المائي التي يعاني منها المغرب.

8. **إيجابية تحكم الحكومة في المؤشرات الماكرو اقتصادية**، من خلال التمكن من تقليص نسبة العجز من 5،5 في سنة 2021 الى اقل من 4 في المئة سنة 2023، وتقليص نسبة حجز الميزان التجاري بأكثر من 5 في المئة.
9. **إيجابية المجهود الحكومي فيما يتعلق بالرفع من ميزانية الاستثمار** بشكل سنوي لتصل الى 335 مليار درهم سنة 2024 كمستوى غير مسبوق في تاريخ المغرب، وهو ما سيساهم في الرفع من نسق انجاز الاوراش والإصلاحات الكبرى وتدعيم الاقتصاد الوطني وتحفيز اداء النسيج المقاولاتي الوطني.
10. **سلبية التعاطي الحكومي مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية** فيما يتعلق بضمان استدامته المالية، وعدم قدرتها على تنزيل إصلاحات شاملة مرافقة لهذا البرنامج تضمن انخراط كافة المغاربة في انجاحه والاستفادة منه وخاصة الفئات المنتمية للقطاع غير المهيكل، وهو ما نبه اليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي سجل دخول البرنامج الى مرحلة العجز المالي في ظل عدم قدرة الحكومة للوصول الى عدد المستهدفين المعلن عنه وضعف المساهمة المادية للمنخرطين الجدد التي لم تتجاوز 27 في المئة، وهو ما بات يهدد ديمومة هذا الورش الاستراتيجي.
11. **الارتباك المسجل فيما يتعلق بتدبير البرامج الارادية الجديدة للتشغيل** وعدم وضوح نتائجها وانعكاساتها على وضعية التشغيل حيث وصلت نسبة البطالة ل 13 في المئة سنة 2023، وخاصة برنامج فرصة الذي رافقته مجموعة من الاحتجاجات القوية من طرف المستفيدين وغياب أي معطى ملموس حول نتائجه.
12. **سلبية الامتناع الحكومي عن التدخل للحد من الانعكاسات الاقتصادية القوية لارتفاع أسعار المحروقات على المواطنين** عن طريق تخفيف الضغط الضريبي الذي يناهز 40 في المئة من سعر البيع او عن طريق فرض ضريبة على شركات المحروقات.
13. **غياب الإرادة الفعلية لدى الحكومة لمواجهة مختلف اشكال المضاربة والاحتكار** التي تهيمن على سلاسل توزيع وبيع المواد الغذائية وخاصة المنتجات الفلاحية وانعكاساتها السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، والتأخير غير المبرر لإصلاح أسواق الجملة.

14. **غياب أي تصور للحكومة للتقليص من حجم الاقتصاد غير المهيكل**، والإجراءات الضريبية غير المفهومة للحكومة في هذا الصدد والتي دفعت الى الرفع من نسبة الممارسين للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة، وخاصة الإجراءات الضريبية المتعلقة بالمقاول الذاتي.
15. **التملص غير المبرر للحكومة في تنفيذ التزاماتها المتضمنة في الحوار الاجتماعي** وخاصة تلك المتعلقة بالزيادة العمة للأجور وتخفيف العبء الضريبي على أجور العاملين والموظفين، ما بات يهدد السلم الاجتماعي ويدفع الى تنامي الحركات الاحتجاجية، خاصة في ظل التعامل الانتقائي للحكومة مع القطاعات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الالتزامات.
16. **سلبية التدبير الحكومي للاحتجاجات العمالية**، وخاصة إضرابات قطاع التعليم، الذي ابانت خلالها الحكومة عن افتقارها للبعد السياسي واعتمادها على مقاربة تكنوقراطية محضة، دفعت الى تعطيل أحد اهم المرافق العمومية لمدة تزيد عن 3 أشهر وعن اضعاف التمثيلية المؤسساتية للمنظومة الاجتماعية وظهور صيغ تمثيلية جديدة بدون أي شرعية قانونية، ما بات يهدد المبادرة الإصلاحية للحكومة في ظل النتائج المادية والسياسية المكلفة التي دفعتها لحل هذا الملف.
17. **فشل الحكومة في البدء في تنفيذ الإصلاحات الكبرى** المتوافق عليها في اتفاق 30 ابريل 2022 وخاصة تلك المتعلق بملف التقاعد وقانون الاضراب وقانون النقابات وإصلاح مدونة التشغيل.
18. **غياب أي تصور واضح للحكومة لمواجهة الريع والفساد** كأحد اهم المشاكل التي تتهدد المسار السياسي والتنموي للبلاد وانعكاساتهما السلبية على الأداء الاقتصادي والمؤسساتي الوطني.
19. **البطء غير المبرر للحكومة في تنزيل الإصلاحات الإدارية والسياسية المتعلقة بالجهوية الموسعة** وانعكاساتها السلبية على الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.
20. **ضعف الحس التواصلي لدى الحكومة** حول مختلف البرامج والإجراءات التي تتخذها، والامتناع غير المفهوم لرئيس الحكومة عن التواصل مع وسائل الاعلام الوطني.

المحور الثالث:

توصيات مرصد العمل الحكومي

من خلاله رصده و تتبعه لمختلف اعمال و انشطة و اجراءات الحكومة خلال **نصف** ولايتها، يقدم مرصد العمل الحكومي مجموعة من التوصيات، قصد المساهمة في اغناء النقاش حول السياسات العمومية، وبسط زاوية نظر مدنية يمكنها ان تساهم في انجاح البرنامج و الاداء الحكومي بما يتوافق و التطلعات الكبرى لعموم الشعب المغربي:

1. **العمل السريع على تجاوز العثرات المتعلقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية بما يضمن استدامته المالية** وانخراط كافة الفئات المستهدفة، عبر القيام بالإصلاحات المرافقة له من خلال تعزيز العرض الصحي وفرض اليات المراقبة والشفافية على القطاع الصحي الخاص ومنع الممارسات غير القانونية ومراجعة التعريفة المرجعية للتعويض عن المرض ومراجعة المعايير المعتمدة في منظومة الاستهداف وتحسينها لتكون قادرة على التحديد الدقيق للفئات المستحقة للدعم.
2. **استعادة الحكومة للمبادرة الإصلاحية** وتعزيز البعد السياسي في التعاطي مع الملفات الاجتماعية والعمل على تقوية الشركاء الاجتماعيين من خلال تعزيز موقعهم التمثيلي وتنفيذ الالتزامات الصادرة عن الحوار الاجتماعي، وتجنب التعامل الانتقائي مع القطاعات العمالية والموظفين.
3. **التوجه نحو تبني حوار وطني عاجل حول ازمة التقاعد** وإيجاد الحلول العادلة لتسريع انجاز الإصلاحات في ظل الوضعية المأزومة لصناديق التقاعد بما يضمن مكتسبات العاملين ويمكن من حل هذا الملف.
4. **الدعوة الى عقد مناظرات للتشغيل** يشارك فيها كافة الشركاء المعنين بالملف يتم من خلالها تقييم السياسة الحالية للتشغيل ووضع تصورات جديدة أكثر ملائمة ومسايرة للواقع المتغير لسوق الشغل وللاقتصاد الوطني وتوجهاته الجديدة في ظل النموذج التنموي الجديد.
5. **ضرورة وضع خطة وطنية عاجل لمواجهة كافة اشكال الفساد والريع** وانعكاساتهما السلبية على الأداء الاقتصادي والمؤسساتي الوطني، وبلورة الحكومة لإرادة قوية تنعكس من خلال إجراءات واضحة وملموسة في هذا الاتجاه.
6. **التسريع بمحاربة اشكال الاحتكار والمضاربة** التي تهيمن على سلاسل توزيع وبيع المواد الاستهلاكية وخاصة المنتجات الفلاحية والإصلاح الجدري لمنظومة التسويق وخاصة أسواق

الجملة وفق رؤية قانونية وتأطيرية عصرية تضمن حماية مصالح المنتجين والقدرة الشرائية للمواطنين.

7. **العمل على خفض مستويات المديونية** المقلقة التي باتت تتجاوز 70 في المئة من الناتج الداخلي الخام وهو ما قد يرهن الاستقلالية المالية للبلاد، وذلك عبر اصلاح عميق لقانون المالية، وتخفيف الضغط على المالية العمومية والرفع من مستويات انجاز الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتوافقة مع اهداف وتوجهات النموذج التنموي الجديد، وخاصة تلك المتعلقة مضاعفة الاستثمار الخاص ليصل الى ثلثي نسبة الاستثمار.
8. **ضرورة تبني الحكومة للإجراءات الاستشرافية للازمات الاقتصادية المحتملة،** وانعكاساتها الاجتماعية المؤلمة، خاصة في ظل استمرار وضعية اللايقين الاقتصادي على المستوى العالمي واستمرار موجة الجفاف التي تحولت الى معطى بنيوي بالمغرب، وعدم الاستمرار في التوجهات الحالية التي ابانت عليها الحكومة في تدبير الازمات الحالية، عبر التدخل المتأخر لحل تداعيتها القوية على المواطنين.
9. **التسريع بالإصلاحات المتعلقة بتعزيز تفعيل ورش الجهوية الموسعة** وتمكينها من الامكانية المالية والإدارية والقانونية لبلورة الخطط التنموية القادرة على محاربة كل اشكال التفاوتات المجالية والفوارق الاجتماعية، وخلق فرص الشغل والادماج.
10. **تعزيز تبني الحكومة للمقاربة التشاركية في انجاز مختلف الاوراش والإصلاحات،** والابتعاد عن المقاربات الفردية التي طبعت تدبيرها لمجموعة من الملفات، بما يعزز ثقة المواطنين ويضمن انخراطهم الإيجابي في مختلف الاوراش الإصلاحية.
11. **تسريع الإصلاحات المتعلقة بالانتقال الرقمي بما يعزز شفافية المرفق العام** ويضمن سهولة وسلاسة الولوج الى الخدمات العمومية من طرف المواطنين، وتبني الحكومة لتصور تواصلي جاد ومسؤول وأكثر قدرة على الوصل الى مختلف شرائح المجتمع.

www.hayatcenter.ma

Mohammed JADRI

Directeur

Téléphone : 06 54 05 50 33

****

Ali RHANBOURI

Directeur des programmes

Téléphone : 06 61 46 20 83

Email : contact@hayatcenter.ma